

حقيقة التنمية الإنسانية المستدامة و الحديث عن التنمية المستقلة

الدكتورة: فريدة حموم

أستاذة محاضرة أ

قسم العلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر

ملخص: أكدت تقارير التنمية الإنسانية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية بدءا من عام 1990م، على أهمية تجاوز النظرة التقليدية للتنمية، وجعل الإنسان محورا لها على أساس أنه هدف، وموضوع، وصانع التنمية، لذا كان الحديث عن التنمية الإنسانية، والتي هي أيضا تنمية مستدامة.

إرتكاز التنمية الإنسانية على عدة قيم كالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، دفع ببعض مفكري العالم النامي إلى إعتبارها مجرد تسمية جديدة للتنمية، والتي يبقى هدفها ضمان الهيمنة، والسيطرة على ثروات العالم الثالث، وهو مادفعهم لطرح مفهوم بديل تمثل في التنمية المستقلة.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية الإنسانية، التنمية المستدامة، التنمية المستقلة.

Resumé : Les rapports publiés sur le développement humain par le Programme des Nations Unies pour le développement ont confirmé depuis l'année 1990 l'importance d'aller au-delà de la vision traditionnelle du développement, et en faire de l'être humain le motif, l'objectif et le thème du développement, donc un développement humain mais aussi, durable.

Ce concept, en se basant sur un certain nombre de valeurs telles que la démocratie, les droits de l'homme et la bonne gouvernance a poussé certains penseurs des pays en développement à le considérer comme étant une simple nouvelle appellation du développement, son objectif demeure d'assurer la domination et le contrôle des richesses du tiers monde, mettant en avant un concept alternatif ; le développement indépendant.

Mots clés : développement, développement durable, développement humain, développement indépendant.

مقدمة:

كثر الحديث مع بداية صدور تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول التنمية الإنسانية، عن أهمية عدم التركيز فقط على البعد الإقتصادي المادي للتنمية، وإدراج أبعاد أخرى تهتم بتحقيق نوعية حياة أفضل للمواطن في جميع المجالات، وهو ما يعطي الإنطباع على أن التنمية الإنسانية المستدامة هي الحل الأمثل لدول العالم خاصة منها الدول النامية للخروج من تخلفها، وحالة اللإستقرار التي تعيشه العديد من الدول.

من هنا نتساءل عن حقيقة التنمية الإنسانية المستدامة، وهل حقا هي ما يناسب الدول النامية للخروج من تخلفها، أم أن الحل الفعلي بالنسبة لها، يكمن في ما إصطلح عليه بالتنمية المستقلة؟.

سنحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة على هذه التساؤلات، من خلال التطرق للنقاط التالية:

1. محورية الإنسان في التنمية وركائز التنمية الإنسانية المستدامة.
2. الجوانب السلبية للتنمية الإنسانية المستدامة.
3. التنمية المستدامة مجرد تنمية في ثوب جديد.
4. صعوبة تجسيد التنمية الإنسانية المستدامة في الدول النامية.
5. التنمية المستقلة بدلا من التنمية الإنسانية المستدامة.
1. محورية الإنسان في التنمية وركائز التنمية الإنسانية المستدامة
1. التنمية

التنمية مجموعة عمليات وليست حالة، وهي آلية، وأداة، ووسيلة لتحقيق أهداف مرحلية مع تداخل مؤشرات الأربعة وتكاملها، والمتمثلة في: النمو الإقتصادي، تحولات هيكلية تمس كل أوجه التخلف، تحسن مستدام لنوعية الحياة المعنوية والمادية للأفراد، وأخيرا تكريس نسق إجتماعي يهدف لتوسيع الخيارات المتاحة للمواطنين بأجيالهم المتعاقبة.¹ فهي عملية التطوير أو التغيير البنوي للمجتمع بأبعاده الإقتصادية، الإجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل تحسين حياة الأفراد. فالتركيز هو على إحداث التغيير البنوي وتوفير

حياة كريمة للكل، أي إحداث تغيرات جوهرية في النسب والعلاقات التي يتميز بها الإقتصاد كمعدل الإدخار والإستثمار، ونسب مختلفة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي الخام.²

والتنمية الاقتصادية عملية شاملة، فالزيادة في متوسط دخل الفرد يعد مؤشرا للنمو الإقتصادي، إلا أنه لا يعكس مدى التقدم في التنمية إن لم يصاحبه تحسن في الأوضاع الإجتماعية والسياسية، فلا يجب لإستراتيجيات التنمية أن تنحصر في الجانب المادي فقط، والقول بإستراتيجيات التنمية، هو القول بأنها عملية مقصودة ومخططة بهدف إنجاحها.

تتميز بذلك التنمية بمجموعة خصائص تجعلها تختلف عن النمو الإقتصادي، أهمها:

✓ الشمولية: هي إحداث تغيير كلي في الجوانب الإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية، والأخلاقية، إضافة للحرية السياسية، الديمقراطية، المشاركة، اللامركزية، ومشاركة الضعفاء في صنع التنمية.

✓ حدوث الزيادة وبصورة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة.

✓ إنعكاس الزيادة على الطبقة الفقيرة، أي تحسين مستوى معيشتهم، والتخفيف من حدة الفقر، فلا جدوى من الزيادة في النمو الإقتصادي إن ساءت حالة الفقراء.

✓ ضرورة التحسين في نوعية السلع والخدمات التي يتحصل عليها الأفراد.

✓ حدوث تغيير هيكلي للإنتاج، أي توسيع الطاقة الإنتاجية بصورة تراكمية، تضمن توفير الحاجيات الضرورية، والتقليل من حالة التبعية والتخلف.³

يعد بذلك النمو الإقتصادي، الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، في حين التنمية الإقتصادية عملية تهدف لإحداث تحولات هيكلية إقتصادية، وإجتماعية. تشمل إذا التنمية على النمو مع تمكين الفرد من الإستفادة منه، وتحسين نمط معيشته، وطبيعة إستهلاكه، فالنمو ضروري لقيام التنمية، والتي بدورها تشجع إستمرارية النمو.

2. التنمية المستدامة

أشار تقرير تقرير براندتلاند، "مستقبلنا المشترك"، إلى أن الأنماط الإنمائية المعمول بها حاليا لا تستوف شروط الإستدامة، فحتى و إن أثبتت نجاعتها في بعض الدول إلا أنها عاجزة عن إستوفاء مقاييس المستقبل، لأنها لن تكون نفسها للأجيال المقبلة، فطرح التقرير

مفهوم "التنمية المستدامة"، معرفاً إيّاها بأنّها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".⁴ يركز المفهوم على الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والقادمة مع العمل على إشباعها، شريطة أن يكون ذلك بصورة تحترم قدرة البيئة على الإستجابة لها.

نستخلص من التعريف نقاط أساسية بخصوص التنمية تتمثل في:

- بروز مصطلح الحاجة وإشباعها بدلا من الرفاه الذي كان يركز عليه الإقتصاديون.
- وجود مبدأ التناسق بين الأبعاد البيئية والإقتصادية والإجتماعية، وعدم حصرها في البعد الإقتصادي.
- تعدد الأبعاد الزمنية والمكانية، بحيث لم يعد الأمر يتعلق بالفترة الحالية أو بهذا الجيل بل بالمستقبل.

قدّم برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره لعام 1992م، تعريفاً للتنمية المستدامة على أنّها، "المسار الذي من خلاله توضع السياسات الإقتصادية، المالية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية، بهدف إقامة تنمية تكون مستدامة إقتصاديا، إجتماعيا، وبيئياً".⁵ يلاحظ في التعريف تواجد البعدين الإيكولوجي والإقتصادي، من خلال ثلاثة توجهات: الإنتاج أو النمو في محيط إقتصادي، ضرورة إشباع الحاجات في المحيط الإقتصادي، وأخيرا حماية البيئة أو التسيير العقلاني للمحيط البيئي.⁶ فهي تنمية تحقق التوازن بين الأنظمة البيئية والإقتصادية والإجتماعية.

إن الهدف من التنمية المستدامة هو التوفيق بين متطلبات التنمية الإقتصادية، وضرورة المحافظة على البيئة لتلبية حاجيات كل الأجيال، فهو تصور جديد للتنمية يأخذ بعين الإعتبار المشاكل البيئية، ويهدف لتحسين نوعية الحياة، لكن في إطار قدرة إستيعاب الأنظمة البيئية. فهي تنمية تخضع للتجدد، والإستمرارية شريطة المحافظة على البيئة.

وحدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية أهداف التنمية المستدامة في: القضاء على الفقر، التقليل من النمو السكاني، توزيع أكثر عدالة للموارد، شعب في أحسن صحة وأكثر تعليما وأحسن تكويننا، حكومة لا مركزية وأكثر مشاركاتية، نظام تبادل أكثر عدالة وأكثر

تفتحا داخل الدولة وبين الدول، وأخيرا فهم أحسن لتتنوع الأنظمة البيئية، والحاجة لحلول ملائمة للمشاكل البيئية، ومراقبة تأثير التنمية على البيئة.⁷

تتمثل شروط تحقيق التنمية المستدامة حسب لجنة براندتلاند في:

- ✓ النظام السياسي الذي يؤمن فرص المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار.
- ✓ النظام الإقتصادي القادر على توفير الفائض المالي، والمعرفة الفنية على أساس الإعتماد الذاتي والإستدامة.
- ✓ النظام الإجتماعي القادر على تقديم حلول للتوترات الناجمة عن التنمية غير المتوازنة.

- ✓ النظام الإنتاجي الذي يحترم واجب المحافظة على القاعدة البيئية للتنمية.
- ✓ النظام الدولي الذي يراعي الأنماط المستدامة للتجارة، والتمويل.
- ✓ النظام الإداري الذي يتسم بالمرونة، والمالك للقدرة على التصحيح الذاتي.⁸

3. التنمية الإنسانية

تُعرّف على أنها " تنمية الناس من أجل الناس ومن قبل الناس، و تتمثل تنمية الناس في بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية، و تعني التنمية لأجل الناس أن مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس، أما التنمية من قبل الناس فهي تمكينهم من المشاركة بفاعلية في التأثير على العمليات التي تشكل تأثيراً على حياتهم."⁹

وهي حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 1990م، مسار يسمح بتوسيع الإمكانات الممنوحة للفرد: العيش في صحة جيدة، التعليم، وإمتلاك الموارد التي تسمح له بمستوى معيشي لائق، بالإضافة للحرية السياسية، التمتع بحقوق الإنسان، وإحترام الذات، فهي تمكين الأفراد من القيام بالخيارات،¹⁰ رافضة تشبيه الأفراد برأس مال إنساني، فرغم إقرارها بأهمية دور الرأسمال البشري في زيادة إنتاجية الأفراد، إلا أنها تهتم أيضا بخلق محيط إقتصادي وسياسي، يسمح لهم بتفجير قدراتهم، وإستغلالها، ويستهدف خيراتهم التي تتجاوز رفاههم الإقتصادي.¹¹

ومفهوم التنمية الإنسانية أوسع من مفاهيم التنمية الأخرى، حتى تلك التي ركزت على الإنسان، فتنمية الموارد البشرية تؤكد فقط على الرأسمال البشري، وتعامل الناس كمدخل

في عملية التنمية وليس كمنتفعين منها، و يركز نهج الحاجات الأساسية على متطلبات الناس وليس على خياراتهم، وينظر إليهم نهج رفاة الإنسان كمنتفعين وليس كمشاركين فعالين، أما التنمية الإنسانية فهي تشمل على كل هذه الجوانب.¹²

موضوع الإستدامة هم الناس وما يملكونه من قدرات للدفع بعجلة التنمية، وإن لم تتحقق لهم نوعية حياة تمكنهم من الإبداع والعطاء في إطار تنظيم مجتمعي، يكفل العدالة في توفير قدرات المساهمة في النهوض بشؤون المجتمع، وفي الإستمتاع بما يحدثونه لنوعية الحياة، فلن يتمكنوا من الحفاظ على ما أنجزوه ومواصلة النهوض بهذه النوعية.¹³

وتقوم عملية التنمية الإنسانية كعملية للتغيير الإيجابي داخل المجتمع على محورين أساسيين، هما:

✓ المحور الأول، وهو بناء القدرات الإنسانية الممكنة للوصول إلى مستوى رفاة إنساني راق، وعلى رأسها العيش حياة طويلة وصحية، وإكتساب المعرفة، والتمتع بالحرية، والإستثمار في التعليم، والصحة، والتغذية، والتدريب.

✓ المحور الثاني، وهو التوضيف الكفاء للقدرات الإنسانية في جميع مجالات النشاط الإنساني، فهي عملية توسيع القدرات البشرية والإنتفاع بها، فتكوين القدرات هو من أجل الإستفادة منها.¹⁴

فما المقصود بالتنمية الإنسانية المستدامة؟

هي تنمية إنسانية ولكن بميزة الإستدامة، بمعنى ضرورة المحافظة على جوهر التنمية الإنسانية بالنسبة للأجيال الحالية والمستقبلية، فلا يجب إلحاق الضرر بحقوق الأجيال القادمة في التنمية، بسبب إستنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة وإهمال تنمية الناس، بما يعرقل مستقبلا قيامهم بخياراتهم.

تضع التنمية الإنسانية المستدامة كمبدأ أول الأشخاص في أولوية الإهتمامات، فتتمية الناس يعني الإستثمار في قدراتهم، وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم في كل الميادين حتى يمكنهم العمل بشكل فعال، والتنمية لأجل الناس تعني كفالة وضمان توزيع عائدات النمو الإقتصادي الذي يحققونه توزيعا عادلا، والتنمية بواسطة الناس تعني منح كل

واحد فرصة المشاركة في التنمية، وكل هذا يكون بصورة دائمة و مستدامة أي بالمحافظة على البيئة لضمان الإستمرارية. فمفهوم التنمية الإنسانية المستدامة نتج عن الجمع بين منهجي التنمية المستدامة، والتنمية الإنسانية.

لقد أشار تقرير التنمية الإنسانية لعام 1996م، إلى أن التنمية الإنسانية تحتاج إلى خمسة جوانب للأخذ بيد الفقراء ومساعدة الفئات الضعيفة، هي: التمكين، التعاون، الإنصاف، الإستدامة، والأمن. وللتنمية الإنسانية أربعة أبعاد هي:

✓ الإنتاجية: تعني إمتلاك الإمكانيات لزيادة الإنتاج، والمشاركة الكاملة في الإنتاج.
✓ العدالة الإجتماعية: وتعني التمتع بتساوي الفرص، ولعب دور فاعل، وإزالة العوائق.

✓ الإستدامة: وتعني الإبقاء على فرص الأجيال القادمة.
✓ تحكم الناس بمصيرهم: أي أن الناس وكلاء للتنمية و ليسوا متلقين، وهم مشاركون في القرارات.¹⁵

يرتبط إذا تحقيق التنمية بخاصية التمكين، أي تطوير قدرات أفراد المجتمع دون تمييز لجنسهم أو لمستواهم الإجتماعي، بالإضافة إلى العدالة في توزيع الإمكانيات والفرص المتاحة، مع إستدامتها بما يضمن عدم حرمان الأجيال المقبلة من التمتع بنفس ما تتمتع به الأجيال الحالية.

4. ركائز وقيم التنمية الإنسانية المستدامة

تتمثل قيم وركائز التنمية الإنسانية المستدامة في كل من إستدامة البيئة، المسؤولية المشتركة، الحكم الراشد، الديمقراطية، دولة القانون، حقوق الإنسان، والعدالة التوزيعية.

إن التنمية المستدامة هو بروز الوعي بضرورة حماية البيئة و العمل على أن لا يكون التقدم على حسابها راجع لإستحالة وجود التقدم من دون البيئة. كما تحولت العديد من القضايا البيئية إلى قضايا عالمية، وأدى الجمع بين البعدين الإنساني والبيئي إلى طرح مصطلح التنمية الإنسانية المستدامة أو المطردة، والتي ترتبط بمدى قدرة الإطار البيئي على تلبية إحتياجات البشرية عبر الزمان و المكان.¹⁶

والتنمية الإنسانية المستدامة مسؤولية كل الفواعل الدوليين الذين يتقاسمون مسؤولية الإبقاء على ديمومة البيئة مع تمكين الفرد من تحقيق إختياراته، مما يستلزم تقوية المؤسسات الموجودة، وخلق أخرى جديدة لها الوسائل والسلطة اللازمة لتنفيذ قراراتها، وضمان التنسيق بين البرامج الوطنية في مجال حماية البيئة.¹⁷ أما العدالة التوزيعية، فهي العدالة في توزيع عائدات التنمية على الجميع، مع تمكين الأجيال المقبلة من الحصول على نفس العدالة. فالإنسان يهتم بالتنمية ويساهم فيها على أساس أن الكل سيستفيد في الأخير من التطور العام.¹⁸

تعني التنمية المستدامة الترابط بين مختلف مستويات النشاط الإقتصادي، الإجمالي، البيئي والسياسي، مع الإعتماد على نهج متكامل يركز على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد في مختلف الميادين، و" الحكم الراشد هو الرابط الضروري لتحويل النمو الإقتصادي إلى تنمية إنسانية. ومن منظور التنمية الإنسانية نعني بالحكم الراشد الحكم الذي يعزز، ويدعم، ويصون رفاه الإنسان، و يقوم على توسيع قدرات البشر، وخياراتهم، وفرصهم، وحررياتهم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لاسيما أكثرهم فقرا و تهميشا. فينظر إليه على أنه ممارسة السلطة الإقتصادية، السياسية و الإدارية لإدارة شؤون بلد ما على كل المستويات.¹⁹

تتقاسم التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان تصورا وهدفا مشتركا، هو ضمان الحرية، الرفاه، الشرف للأفراد في كل العالم، وضمان الحريات الأساسية. فتساهم التنمية الإنسانية في إقامة إستراتيجية ذات مدى بعيد لتحقيق الحقوق.²⁰ ولتطويرها تستدعي الحاجة إقامة حكم ديمقراطي من حيث الشكل والمحتوى، أي من الشعب وإليه. ويمكن للحكم الديمقراطي أن يدفع بالتنمية لثلاثة أسباب:

- يشكل التمتع بالحريات الأساسية وإمكانية المشاركة في القرارات التي تنعكس مباشرة على حياة الأفراد حقوقا أساسية، فلا تزال المرأة في السعودية، والكويت، وعمان، وقطر لا يُعترف لها ببعض الحقوق السياسية.
- تُساهم الديمقراطية في حماية السكان من الكوارث البيئية كالمجاعات، حيث مات منذ عام 1995م مليونين شخص، أي ما يعادل 10% من سكان الجمهورية الديمقراطية الكورية بسبب المجاعة، وقُتلت نحو 30 مليون صيني ما بين 1958م و 1961م.

- تعطي الديمقراطية الحرية السياسية للأفراد، ووسائل الضغط لتبني سياسة تمكنهم من التوسيع من خياراتهم.²¹

II. الجوانب السلبية للتنمية الإنسانية المستدامة

1. وسيلة للإبقاء على التبعية والتخلف

من الصعوبة تجسيد التنمية المستدامة في الدول النامية، لأنها بحاجة إلى تمويل، وإلى تكنولوجيا متطورة لا تتوفر عليها، مما يشكك في مصداقية حاجتها للتنمية الإنسانية ما دامت غير قادرة على تجسيدها ميدانيا، فلا تكفي الخطابات والنوايا الحسنة، ويبقى التساؤل عن دوافع قيام بعض الدول والمنظمة الأممية بالترويج لقيم التنمية الإنسانية.

لقد عرفت دول العالم الثالث تغييرا في وظائفها بفعل التحول نحو الليبرالية بعد سقوط المعسكر الشيوعي، حيث فقدت بفعل ذلك، وبفعل العولمة قبضتها على الإقتصاد تحقيقا لمصالح الشركات المتعددة الجنسيات عن طريق "الإجلاء والتسليم"، أي تسليم ما كان تحت سلطتها للأجانب بحجة المصلحة العامة والخصوصية، ونزع الدعم بإسم تثبيت الإقتصاد.

2. وسيلة لتعزيز التدخل الخارجي

تعد المصادر الأساسية لتمويل برنامج الأمم المتحدة للتنمية أساسا في الهبات الإختيارية التي تقدمها حكومات الدول، ومن المحتمل أن تستغل هذه الحكومات البرنامج كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستفيدة، فمن الصعب عليها تفادي ممارسات الدول الغنية وهي المصدر الأساسي في تمويل نفقاته، ومصدر تمويله يؤثر على فعالية أدائه، لذا على برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن لا يتخذ من المساعدات التي يقدمها وسيلة للتدخل في الشؤون الدول النامية.²²

حين صرّح كوفي عنان في إعلان الألفية قائلا: "لن ندخر أي مجهود لترقية الديمقراطية، وتقوية دولة القانون، وإحترام كل الحقوق، والحريات الأساسية المعترف بها على الساحة العالمية،"²³ فهي دعوة منه لتبني قيم الديمقراطية الغربية، والعمل على نشرها، ووضعها كمعيار لقياس نجاح، وكفاءة الأنظمة السياسية، وإلا فرضت بالقوة، مما يشير إلى أن الأمم المتحدة أصبحت آلية لعولمة قيم التنمية الإنسانية. أصبحت بذلك الدعوة إلى

الديمقراطية شعارا للتدخل في شؤون الدول الأخرى،²⁴ و يمكن قول نفس الشيء بالنسبة للحكم الراشد، ولحقوق الإنسان، ولحماية البيئة، فالنظام الدولي القائم حاليا ليس ديمقراطيا بدليل ازدواجية وانتقائية التعامل الأمريكي مع قضايا حقوق الإنسان.²⁵

كما تعطي التنمية المستدامة الشرعية لسياسة تدخلية للدول الغنية في الدول النامية، عبر مسار التضامن الدولي حاليا كمبدأ لمسؤولية المجتمعات تجاه البيئة، فالتدخل بإسم البيئة مؤسس على نفس مبدأ التضامن للدفاع عن حقوق الإنسان، رغم أن قمة بكين عام 1991م حول البيئة والتنمية، أكدت على أن 'الإعتبرات الإيكولوجية لا يجب أن تؤخذ كسبب للتدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية'.²⁶

III. التنمية المستدامة مجرد تنمية في ثوب جديد

تشير التنمية إلى كل ما هو مشترك في التجارب الغربية للتقدم الإقتصادي، كترام رؤوس الأموال، التجارة، والتطور التقني. والتنمية المستدامة ما هي إلا التنمية كما نعرفها، صحيح أنها تحوي بعدا إجتماعيا وبيئيا، لكنها مجرد ذر للرمل في العيون، مادامت لا تعيد النظر في مبادئ وقيم التنمية الكلاسيكية. وإذا كانت التنمية المستدامة هي التنمية، فالتساؤل عن إمكانية كونها إطار غربي بهدف الإستمرار في إستغلال الكوكب لأطول مدة ممكنة،²⁷ لأنه مفهوم يعبر عن مصالح الأغنياء الذين أكملوا عملية التصنيع، ويواجهون سلبياته، في حين الفقراء يسعون للوصول للتكنولوجيا بغض النظر عن الثمن الإجتماعي والإقتصادي لتحقيق ذلك.²⁸

إقترن الحديث عن التنمية في العالم الغربي منذ البداية بحكم قيمي إيجابي، يشير إلى أنها أمر طيب، وغاية تسعى إليها كل شعوب العالم الثالث، محتلة بفضل صدارة مقاصد المجتمع، وعليه تعبئة كل الجهود من أجلها، كما إرتبطت تاريخيا بتطور الرأسمالية وسيطرتها على العالم، ويطموح شعوب العالم الثالث لتغيير أحوالها إلى ما تضمنه الأفضل لها كتطور إرادي مقصود، ولكن لا يمكن التسليم بأن كل تطور ينقل المجتمع بالضرورة إلى وضع أفضل من سابقه، فالتنمية ليست دائما طيبة.²⁹

يدرج مصطلح التنمية المستدامة قطيعة وهمية لأنه لا يحدد ماهية هذه القطيعة وأين تكمن، فالنهب المنظم والشامل لموارد الكوكب، هو النهب غير المنظم والأقل شمولية المعمول به في سنوات السبعينات والثمانينات.³⁰ كما تختلف أهداف الدول من وراء التنمية

المستدامة بحسب تقدمها أو تخلفها. فيرجع إهتمام الدول المتقدمة بها إلى سعيها لضمان بقاء الموارد الطبيعية والبيئة بما يضمن إستمرارية تقدمها، في حين الدول المتخلف تحاول إمتلاك التكنولوجيا التي تمكنها من إحراز التقدم، ولا تريد المتقدمة أن تسلك المتخلفة نفس الطريق الذي سلكته لإحراز التقدم، مما دفعها لتحديد مسار آخر لها يضمن إستمرارية الكل بنفس التقسيم الحالي.

لم يطالب تقرير براندتلاند الدول الصناعية بالتقليل من سلبيات تقدمها على البيئة و تغيير نهجها الإستهلاكي، لأنها أمور لن تقبلها بدليل عدم تصديق الولايات المتحدة الأمريكية على إتفاقية كيوتو. لذا نجد المسؤولين والمنظمات غير الحكومية في الجنوب يلومون على دول الشمال دعواتها لإتخاذ ممارسات تنمية إنسانية مستدامة، في حين أنها لم تغير نمطي إنتاجها، وإستهلاكها القليلة الإلتزام للتوازنات الإيكولوجية والإجتماعية العالمية.³¹

IV. صعوبة تجسيد التنمية المستدامة في الدول النامية

حين نتحدث عن الدول النامية فهذا يعني الدول التي تمتاز بالخصائص التالية:

- ✓ الخصائص الإجتماعية: إنتشار الأمية، إنخفاض المستوى الصحي، إرتفاع معدل الوفيات، إرتفاع معدل الولادات، عمل الأطفال، وغياب دور المرأة.
- ✓ الخصائص السياسية: التبعية للخارج، إنعدام الإستقرار السياسي، السيطرة على الحكم، والإقتصاد المزدوج.
- ✓ لخصائص الإدارية: الفساد الإداري، محدودية التنسيق، قلة الإطار، إنتشار الوساطة والمحسوبية.
- ✓ الخصائص الإقتصادية: ضعف الإنتاج الصناعي، إستمرارية المديونية، إنتشار البطالة، الإعتماد على الإنتاج الزراعي، قلة المدخرات، التفاوت في توزيع الدخل، وإنخفاض متوسط الدخل.³²

لضمان التنمية المستدامة لابد من وضع إصلاحات بنيوية عميقة وطرق جديدة للعمل في كل الميادين، لكن إذا وضعت يمكن لبعض الجماعات الإجتماعية أن تشعر بتهديد الإقصاء، مما يؤدي أحيانا لمعارضتها السياسية الهامة لكل إصلاح بنيوي عميق. وبسبب هذه العراقيل والصعوبات السياسية والتقنية، لم يؤدي برنامج العمل 21 في العديد من الدول إلا لوضع إستراتيجيات بيئية ذات مدى محدود. كما أن كل إستراتيجية تهدف للتنمية المستدامة تحتاج لتمويل مالي كان في حد ذاته السبب في النتائج المحدودة للبرنامج.³³

ومن الصعب تعزيز خيارات الناس في دول لا تمنح القدرات ولا الفرص المناسبة لإستخدامها، ولا يمكن لهم التأثير في القرارات والعمليات التي تشكل أساس حياتهم، ولا يستطيعون المشاركة فعليا في صناعة القرار، لأن أنظمتها السياسية أنظمة تسلطية لا تأخذ من الديمقراطية إلا الشعارات، فكيف يمكنهم تنفيذ القرارات ومراقبتها وتعديلها إذا كانت برلماناتها مجرد واجهة لهيمنة شخص أو حزب واحد على السلطة.

كيف يمكن تطبيق المبادئ الكبرى للتنمية المستدامة في دول لم تشبع الحاجات الأساسية والحيوية لسكانها، كحالة منطقة صحراء إفريقيا التي تعاني الجوع وسوء التغذية. فالدول الفقيرة تسعى للتنمية مهددة مخزون بعض الموارد، كيف إذا يمكن إدراج الإيكولوجيا في الإقتصاد.³⁴ واليوم تواجه معظم البلدان الإفريقية أزمة إقتصادية حادة بلا أمل في تغيير سريع يحقق معدلات نمو مرتفعة بإستدامة. فتكاد تكون أغلب هذه الإقتصاديات لا وجود لها، حيث يسودها العجز الفادح والتضخم، وهروب رؤوس الأموال، وإنهيار البنية التحتية، كما تتصف بمتوسط دخول الفرد المتدنية بانتظام، وتدهور خدمات الرعاية الصحية، وإرتفاع نسبة الأمية، وتزايد إفقار أعداد كبيرة من السكان، وإرتفاع البطالة.³⁵

و تسجل الدول الأقل تطورا والتي يسميها البعض بدول العالم الرابع وفقا للأمم المتحدة، أدنى المؤشرات فيما يتعلق بالتطور الإقتصادي والإجتماعي، مع ترتيب متأخر في قائمة التطور البشري وركب التصنيع، والإفتقار إلى البنية التحتية الصناعية، وهو ما يجعلها تواجه الصراعات والحروب الأهلية والفساد الإداري، مع إندام الإستقرار السياسي والإجتماعي، والتي كانت عائقا أمام أي نمو حقيقي لها.³⁶

إن إعلان الألفية الذي حدد 18 هدفا لضمان الحق في التنمية من طرف المجموعة الدولية كلها نقاط بعيدة المنال خاصة في الدول الأكثر فقرا، وإجتماعات الثمانية الكبار الموضوعية أصلا لتحديد خطة عمل للوصول لهذه الأهداف، يظهر أنها تهتم أكثر بمسائل عدم إنتشار السلاح ومكافحة الإرهاب.³⁷

ولا وجود للجميع في حسابات الدول والفاعلين الدوليين الآخرين، وإنما كل دولة تدافع عن بقائها، ويقاء من يقاربها حضاريا حتى وإن كان الثمن إستغلال الآخر. فبعد مرور عشر سنوات على تقرير 'مستقبلنا المشترك'، وظهر مفهوم التنمية المستدامة، لم يؤد إلى تحقيق التغيرات المستهدفة منه، فمازلنا لا نعرف كيفية إدماج الأثر البيئي في الخطط والمشروعات القومية، ولا كيفية تحقيق التنمية المستدامة.³⁸ والحديث عن العدالة بين

الأجيال يدفعنا للتساؤل عن أية أجيال، لأن كل فاعل يفكر في أجياله المستقبلية، تلك التي تكون قريبة منه إجتماعيا وثقافيا منه للإنسانية جمعاء.³⁹

إن وراء النوايا الحسنة الكثيرة المعروضة من قبل مروجي التنمية المستدامة، تختبئ أهداف، أسوأها كبح التحليق الإقتصادي للدول النامية وتنمية أقل، فالدول الصناعية كانت أقل إهتماما بالحقوق الإجتماعية في مرحلة تطورها الصناعي، فلماذا يجب على الدول النامية أن تتبنى ما لم تتقبله هذه الدول في بداية إقلاعها الإقتصادي.⁴⁰ كما أن العولمة لا تتماشى مع التنمية المستدامة، كونها تعني تحطيم المناصب، تسلط الأسواق المالية، تحطيم الثقافات المحلية، عدم إحترام مبادئ الرقابة، والتلوث، فهي فوز الليبرالية المتوحشة التي يجب محاربتها حسب المناهضين لها. واليوم مع العولمة لا شيء جيد للفقراء، وللبيئة، ولإستقرار الإقتصاد العالمي، لذا كيف يمكن تصور تماشيها مع التنمية المستدامة؟

هناك أيضا توسع الفجوة بين دول الشمال والجنوب، فالتنمية غير متكافئة، والرفاه والثراء الإجمالي المسجلان خلال السنوات الأخيرة لم يتمتع بها الجميع، كون الإندماج الإقتصادي للدول المتطورة يستمر بوتيرة سريعة لا ينطبق على إقتصاديات الدول الفقيرة والهشة، التي يتزايد تهميشها لإفتقارها للهياكل الإنتاجية و المالية.⁴¹

نجد أيضا أن الجهود الرامية لتقليص حجم الإنبعاثات الغازية المسببة لظاهرة الإحتباس الحراري لا تظهر العدالة في تحمل مقدار المسؤولية بمقدار نسبة التلوث، فقضية البيئة أحدثتها معدلات التصنيع العالية والمتسارعة التي سلكتها الدول المتقدمة، ولم يكن للدول النامية فيها دور يذكر، كما أن المصادر البيئية لم تستخدم بصورة مناسبة في هذه الدول التي لم تبدأ بعد مرحلة التنمية التي تمكنها من إستغلال مواردها بصورة صحيحة وفعالة، فالخوف من دمار البيئة هاجس يهدد دول العالم المتقدم أكثر مما يهدد غيرها، فهي قضية ذات أولوية في أجندتها غير أن موقعها ثانوي في إهتمامات دول العالم الثالث.⁴²

يصعب في هذا المحتوى تجسيد ما تحمله التنمية الإنسانية من قيم، وكذا البرامج المدرجة لهذا الغرض كالبرنامج لأجل الألفية، لأنها تتطلب تهيئة البيئة في الدول النامية، الأمر الذي يتطلب جهود فواعل متعددين وعلى كافة المستويات، ويلاحظ تردد الدول الكبرى حين تتهدد مصالحها، وتركيز البعض على مسألة التدخل الإنساني بدلا من زيادة المساعدات للتنمية ومنح التكنولوجيا الضرورية للعالم الثالث قصد خروجه من دوامة تخلفه.

إن الدولة في الجنوب مطالبة بإدراج إصلاحات تملئ عليها: تحرير التبادلات، الخصخصة، إلغاء رقابة الدولة على الأسعار، والدعم العمومي، اللامركزية والحكم الراشد.

هذه الآليات كانت ستثمر في حالة توفر الشروط، لكنها على العكس أدت إلى إختلالات بكل أنواعها بدون أمل في التصحيح على المدى القصير. ومن الفرضيات التي وضعت لتصور تطور الدولة في العالم الثالث ما يشير لفقدان السلطة الإقتصادية وإستدامة التبعية، والنتيجة فشل كل الصفات المفروضة من الخارج. وكان من المفترض أن يؤدي إنسحاب الدولة من القطاع الإقتصادي إخراج العالم الثالث من الورطة لكنه تُرجم في أحسن الحالات بتعويض المتعاملين الأجانب لنقص القطاع الخاص بها.⁴³

التساؤل الذي يمكن طرحه في هذه الحالة هو هل يجب و قف نمو الدول الغنية والصناعية لتجسيد التنمية المستدامة؟ الجواب بعد قمة ريو هو لا، فهل يجب مواصلة نمو الدول الصناعية، والجواب هو نعم لكن بنمط مختلف، بمعنى الإستمرار في تحقيق النمو بإعطائه الخصائص الموجودة في التنمية المستدامة، منها العدالة وإحترام البيئة.⁴⁴ يتطلب الأمر تخلي كل الدول عن نمط إستهلاكها المنهك للبيئة، والمحافظة على الطبيعة بالقدر الذي يسمح للأجيال القادمة من العيش في ظل بيئة نظيفة، ومستوى معيشي لائق، وليس مضي المتقدمة منها في مستواها المعيشي، والإستهلاكي الحالي، ومطالبة النامية بتغيير نهجها بحجة المسؤولية المشتركة، وإستدامة البيئة، وإستمرارية الحياة.

لا يمكن للدول الفقيرة ولا يجب عليها أن تقلد أنماط الإنتاج والإستهلاك الموجودين لدى الدول الغنية، لأن تكرار نفس الأنماط يتطلب عشرة أضعاف الوقود الحفري الموجود حالياً، وثروة معدنية تعادل ما هو موجود الآن 200 مرة، وفي غضون 40 سنة، مع تضاعف سكان العالم ستتضاعف معها هذه المتطلبات. من الواضح أن أساليب حياة الأمم الغنية يجب أن تتغير، فالشمال لديه خمس سكان العالم، ويتحصل على 5/4 دخله، ويستهلك 70% من مصادر الطاقة، و75% من معادنه، و85% من أخشابه.⁴⁵

VI. التنمية المستقلة بدلا من التنمية الإنسانية المستدامة

برز مفهوم التنمية المستقلة نتيجة التفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية، تتطلق من مبدأ الإعتماد على النفس كرد فعل على محاولات البلدان الرأسمالية المتقدمة فرض سيطرتها على البلدان النامية.⁴⁶ إذ دفعت الإنتقادات الموجهة للتنمية و للتنمية المستدامة بمفكري الدول النامية، إلى البحث عن محتوى جديد لتنمية تكون فعلا ذات أثر فعلي في إحداث التغيير في واقع بلدانهم، وكانت النتيجة ميلاد مفهوم التنمية المستقلة. لقد أسقطت الأزمة المالية الأخيرة دعاوى الإندماج في الإقتصاد العالمي، والإلتحاق بالعولمة كسبيل وحيد للبلدان النامية من أجل تحقيق النمو، والتقدم.⁴⁷

يعتبر بول باران (Paul BARAN) رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في تحليله للتطور الحاصل في المجتمع الهندي في كتابه ' الإقتصاد السياسي للتنمية، أين ربطها بالسيطرة على الفائض الإقتصادي وإستغلاله بأحسن طريقة ممكنة. ويمكن تعريف التنمية المستقلة بأنها: " تلك العملية التي تتضمن فعلا ديناميكيا بعيد الأمد، يتناول بالتغيير حالات الكفاءة الإنتاجية، والعدالة الإجتماعية، والعلاقات البنائية كافة، بما يكفل تعظيم القدرات الذاتية للبلد بشكل منفرد، أو ضمن تكامل إقليمي أو قومي، و بما يؤمن إستقلالية القرار الإقتصادي والإجتماعي، والسياسي، بعيدا قدر الإمكان عن أي تأثيرات خارجية. " 48

ينفق الاقتصاديون على أنها تتمثل في إعتداد المجتمع على ذاته، وتطوير قدرات أفرادهم مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية، وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية، وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها،⁴⁹ هي بذلك الرغبة في إحداث تغيير إرادي مقصود، يحرر الشعوب النامية من التبعية و الإستغلال، وما يرتبط بهما من فقر وجهل.

حاول إقتصاديون من إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية تطوير تحليلات باران لإستخلاص مفهوم تنمية مستقلة، وأجمع غالبيتهم على ربطها بالتطور اللارأسمالي، وذهب البعض لحد القول بإستحالة تطبيق النموذج الرأسمالي في التطور، في ظل النظام الإقتصادي العالمي الحالي، لأن ذلك سيؤدي للتخلف بدلا من التنمية. ويرى آخرون أن التطور الرأسمالي، والإستفادة من التطور التقني والعمل ضمن التقسيم الدولي السائد للعمل من ضروريات التنمية في الدول النامية.⁵⁰

يرفض دعاة التنمية المستقلة النماذج والنظريات الرأسمالية للتنمية، مقترحين منهجا مختلفا عنها كروية جديدة للتنمية تمكّن الدول النامية من التخلص من تبعيتها، والسير في تنمية فعلية تخلصها من تخلفها. فلا تقتصر التنمية على الجوانب الإقتصادية/المادية بل وكذا الجوانب السياسية والإجتماعية والتقنية والعلمية، و الحضارية للدول النامية. إن هدف التنمية الأساسي يجب أن يتركز على تمكين المجتمع من إنتاج الثروة بدلا من الإستمرار في إستهلاك الثروة الربعية النفطية، ومن ثمّ ينهض المجتمع بإحتياجاته.⁵¹

التأكيد مستمر في أمريكا اللاتينية وفي إفريقيا على إتباع تجارب مستقلة عن النسق الأوربي و نظرياته التحديثية، فهناك دعوات مستمرة لإيجاد نموذج إفريقي للتنمية يقوم على المسلمات التالية:

✓ إن التنمية ليست النمو الإقتصادي فقط، لذا لا ينبغي التعويل على المؤشرات الإقتصادية، ولا يجب تقويم التجارب التنموية بالمؤشرات الإقتصادية فحسب.

✓ إن التنمية ليست مشروعاً بل عملية مستمرة.
✓ هي عملية من خلالها يقوم الأفراد بتكوين أنفسهم، وإعادة تكوينها لينبؤ حضارتهم طبقاً لقيمهم واختياراتهم.
✓ هي شيء يجب أن يقوم به الأفراد لأنفسهم، فإن كانوا غاية التنمية، ينبغي عندئذ أن يكونوا وسائلها، وأدواتها.

✓ إن إفريقيا، والبيئة الكونية يجب أخذهما كما هما، وليس كما ينبغي أن يكونا.⁵²
ليس المقصود من التنمية المستقلة الإنعزال عن العالم الخارجي والتوقع، وإنما عزل التأثيرات الخارجية السلبية على الإنتاج والإستهلاك المحليين، عن طريق تغيير نمط التجارة الخارجية للدول النامية تغييراً جذرياً، مع وضع رزمة للأولويات في توزيع الموارد الموجودة بما يتناسب والحاجيات الأساسية للأفراد. فهي تستهدف إحداث تغيير جوهري في الوضع غير المتكافئ للدول النامية في نظام تقسيم العمل الدولي والعلاقات السياسية الدولية، بحيث تصبح قادرة على الأخذ والعطاء مع الآخرين بدرجات متقاربة، عن طريق تطوير عناصر القوة الذاتية للمجتمع، مع رفع درجة إعماده على القدرات الوطنية، والحرص على تأمين درجة عالية من تكامل، وتماسك الهيكل الإقتصادي.⁵³

على الدول النامية أن تبني لنفسها خياراً يحقق أمرين: الأول هو التحرر من قيود الرأسمالية العالمية التي إتضح أن النسبة الغالبة من منافعها تعود للدول المتقدمة على حساب الدول النامية، الثاني هو رد الإعتبار لمفهوم الإعتماد على النفس، وإعادته إلى النسق المجتمعي بدلاً من النطاق الفردي. فالخيار هو بين التنمية، والتبعية.⁵⁴

تركز إذا التنمية المستقلة على ضرورة إنفراد الدول النامية بقراراتها السياسية والإقتصادية، والعمل على بناء تنميتها وفق ما تتوفر عليه من موارد محلية وإمكانات مادية وبشرية ذاتية، تفادياً لخضوعها لغيرها، خاصة الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية التي تسعى لتحقيق مصالح تلك القوى. و تشير تجارب بعض الدول النامية كدول جنوب وجنوب شرق آسيا للدور الذي لعبته الدولة في تحقيق التنمية المستقلة، وفي إنجاح التنمية بها عن طريق تدخلها في تنظيم الأنشطة الإقتصادية وتسييرها، وهو ما يؤكد دور الدولة الأساسي في العملية التنموية، وإستحالة التخلي عنها. و لن تكون أبداً التنمية مستقلة إذا لم توجه نحو إشباع الحاجات الأساسية، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتغيير نمط الإستهلاك بما يتلاءم ومتطلبات مراحل قيامها وفقاً للتميز الحضاري لكل بلد. فالتنمية المستقلة عملية

تاريخية، يجب أن يتم تحليلها في المدى الطويل مع إمكانية تقييمها، ولا توجد نقطة ثابتة تمثلها وإنما هنالك خط تدريجي يعبر عن المسار الذي حققته الدولة في هذا المجال.

هنالك أبعاد عديدة لتأصيل التنمية المستقلة، والتي من خلالها يتم تحقيق

الإستقلال التنموي، وهي:

- تحقيق أكبر رفاة مادي ومعنوي للأفراد، و تطويره بإستمرار، على إعتبار أن الإنسان هدف التنمية.

- تكوين قدرة إنتاجية ذاتية تضمن الإعتماد على الذات في مجال التقنية للإيفاء بالإحتياجات الأساسية، خصوصا منها الأمن الغذائي، والأمن القومي.

- تطوير قدرات العنصر البشري، وتوفير هيكل إجتماعي-سياسي جديد يتيح له

المشاركة في الإنتاج، وإتخاذ القرارات مع ضمان توزيع عادل لثمار التنمية.

- تعاون الدولة فيما بينها بالإستناد إلى تكامل مواردها وإتساع سوقها، وتقوية قدراتها

لمواجهة مختلف العراقيل.⁵⁵

أكد الواقع فشل إستراتيجية إحلال الواردات، وإستراتيجية تشجيع الصادرات في تحقيق تنمية إقتصادية فعالة والقضاء على التخلف، والتقليل من التبعية، وإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة في إقتصاديات الدول النامية، والنتيجة هي إستمرارية ضعف الإنتاجية، وإرتفاع مستويات البطالة، كما لم تتوسع أسواقها الداخلية ولم تتوفر العدالة التوزيعية. هذا الفشل دفع للتفكير في إستراتيجية بديلة تتطرق من الإعتماد على الذات وفك إرتباط الدول المتخلفة بالعالم الخارجي. تتمثل عناصر هذه الإستراتيجية البديلة للتنمية في:

- الحد من العلاقات الخارجية التي تعمق تبعية البلدان النامية، والتي تتركز في الآليات

النقدية والمالية للنظام العالمي، ونقل التقنية وتحويلات رأس المال وغيرها.

- الإستغلال الأحسن للموارد المحلية، وبشكل أساسي نحو القطاعات الإنتاجية لتلبية

الحاجات الأساسية للسكان، وليس تلك التي تلبى حاجات الطلب الخارجي، مع تشجيع أنماط التقنية غير الضارة بالبيئة.

- إحداث التكامل بين القطاعين الإنتاجيين الرئيسيين، الزراعة والصناعة، بالشكل الذي

يعزز تطويرهما من دون اللجوء قدر المستطاع للخارج.

- وضع السياسات الكفيلة بتفادي الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد الوطني وتصحيحها، بما يضمن تحقيق أهداف التنمية.
- زيادة فعالية مشاركة الأفراد في عملية التنمية على جميع المستويات للقضاء على الفقر والتخلف، وتعزيز قدرة الموارد البشرية، وتبني أسلوب فعال لتوزيع الدخل.
- تعزيز التعاون مع الدول النامية الأخرى التي تشترك معها في أهدافها العامة.
- تطوير الجوانب المتعلقة بالمعرفة، والتقنية المحلية، وتوفير مستلزمات تطوير التقنية المستوردة من الخارج.⁵⁶

على كل شعب وكل أمة أن توجه وتبني التنمية حسب تطلعاتها الخاصة وليس حسبما يريده غيرها، فلكل مجتمع الحق في أن يختار بحرية النموذج الخاص للتنمية الوطنية، وعلى التنمية أن تحترم ثقافة الشعوب وكل جماعة إجتماعية وأن لا تتحاز جهة القوى الكبرى المسيطرة على الإقتصاد العالمي.

الخاتمة:

يظهر مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة وكأنه طرح أساسا لخدمة المجتمعات و الدول بغض النظر عن تقدمها وتخلفها، على أساس إدراجه أهمية عدم التركيز فقط على الجانب الإقتصادي للتنمية، والإهتمام بصورة أكبر بالإنسان، وذلك بوضعه في قلب النقاشات التنموية سواء كهدف لها، أو كفاعل أو كمستفيدة منها. بالإضافة إلى تأكيد المفهوم على ضرورة ضمان إستدامة التنمية من خلال المحافظة على البيئة، وصون حق الأجيال المقبلة في إشباع حاجاتهم وتوسيع قدراتهم، كما هو حال الأجيال اليوم، غير أن واقع الدول النامية، وخاصة الفقيرة منها يظهر عدم صحة كل ما روج له.

إن التخلف الذي تعيشه العديد من الدول لا يسمح لها بتجسيد التنمية الإنسانية المستدامة، ولا حتى الإستفادة منها، لأن الفائدة الأصلية تعود على الدول الكبرى و القوية إقتصاديا، التي وبفضل ركائز وقيم هذه التنمية تحكم سيطرتها على إقتصاديات الدول الضعيفة، وهو ما أدى لطرح مفهوم التنمية المستقلة كبديل عن التنمية الإنسانية المستدامة كونه يتناسب أكثر مع طموحها في التقدم، والتخلص من التبعية والتخلف.

الهوامش

- ¹ - علي الخليفة الكواري، "مجتمعات على مفترق الطرق: تأثير التغيرات المصاحبة للنفط في مجتمعات شرق الجزيرة العربية" في، حمدي كنعان (طاهر) (تحرير)، هموم إقتصادية عربية (التنمية - التكامل - النفط - العولمة)، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 147-148
- ² - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات التنمية و سياسات و موضوعات)، الأردن، دار وائل للنشر، 2007، ص 27.
- ³ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص ص 17-26.
- ⁴ - اللجنة العالمية للبيئة و التنمية، مستقبلنا المشترك، (ترجمة: محمد كامل عارف). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989، ص 69.
- ⁵ - Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), **Rapport mondial sur le développement humain 1992 : Pour une vision nouvelle du développement humain au niveau mondial**, Paris, Economica, 1992, p 19.
- ⁶ - Siméon FONGANG, « Développement durable et développement humain : quelles mesures ? », **Mondes en développement**, tom24, n°96, pp67-72, p68.
- ⁷ - Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), **Op.Cit.** p 19.
- ⁸ - اللجنة العالمية للبيئة و التنمية، مرجع سابق الذكر، ص 93.
- ⁹ - Fonds Arabe de développement économique et sociale, et PNUD, **Rapport Arabe sur le développement humain 2002 : Créer des opportunités pour les générations futures**, Amman: Jordanie, imprimerie Icones, 2002, p18.
- ¹⁰ - Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), **Rapport mondial sur le développement humain 1990 : Définir et mesurer le développement humain**, Paris, Economica, 1990, p 10.
- ¹¹ - Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), **Rapport mondial sur le développement humain 1994: Les nouvelles dimensions de la sécurité humaine**, Paris, Economica, 1994, p 17-18.
- ¹² - Fonds Arabe de développement économique et sociale, et PNUD, **Op.Cit.** p20
- ¹³ - محمد محمود الإمام، "الطريق الرابع نحو تنمية تكاملية مستقلة"، في حمدي كنعان (طاهر) (تحرير)، مرجع سابق الذكر، ص 94.
- ¹⁴ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق الذكر، ص 49.
- ¹⁵ - نياح موسى البداينة، التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص ص 92-93.

16- محمد محمود الإمام، مرجع سابق الذكر، ص 89

17- Azzouz KERDOUN), **Environnement et développement durable :enjeux et défis**, Paris, Editions publisud,2000, p 33.

18- Huynh CAO-TRI, « Le concept du développement endogène et centré sur l'Homme » Dans, ABDEL-MALEK (Hassan) et Autres, **Sécurité humaine et responsabilité de protéger: l'ordre humanitaire internationales en questions**, Paris, Editions des archives contemporaines, 2009.p 15.

19- Fonds Arabe de développement économique et sociale, et PNUD, **Op.Cit**, p117.

20- Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD), **Rapport mondial sur le développement humain 2000 :Droits de l'Homme et Développement humain**, Bruxelles , De Boeck & Larcier,2000, 02.

21- Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), **Rapport mondial sur le développement humain2002 : Approfondir la démocratie dans un monde fragmenté**, Bruxelles, éditions De Boeck Université, 2002, p 03

22- إبراهيم أحمد خليفة، دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة (دراسة في الطبيعة القانونية للقاعدة الدولية للتنمية). الأزارطية: الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 112.

23- Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), **Rapport mondial sur le développement humain2002**, **Op.Cit**, p 03.

24- غيث مسعود مفتاح ، التدخل الدولي المتذرع باعتبارات إنسانية.(دراسة حالة الصومال). القاهرة: دار قباء الحديثة، 2008، ص ص 42-44.

25- بدر أحمد جراح ، قضايا معاصرة في العولمة (التربية/السياسة/ الإقتصاد). عمان:الأردن، المعتر للنشر والتوزيع، 2009، ص 91.

26 - Veyret YVETTE, «Développement durable et géographie » Dans, YVETTE (Veyret), **Développement durable : approches plurielles**, Paris, Hatier, 2005, p37.

27- Assen SLIM, **Le développement durable**, Paris, Le Cavalier Bleu Editions, 2004,p52-53.

28- يوسف عبد الزهرة فيصل، مرجعيات الفكر التنموي و إمتداداتها المعاصرة.الإسكندرية: دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر، 2002، ص 59-60.

²⁹ - إسماعيل صبري عبد الله، "التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مُجهَّل" في، مركز دراسات الوحدة العربية، التنمية المستقلة في الوطن العربي (بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987م، ص ص 25-28.

³⁰ - Bernard HOURS, « Le développement durable, instrument d'intégration globale » Dans, MARTIN Jean-Yves (Textes réunis et présentés), **Développement durable ? Doctrines, pratiques, évaluations**, Paris, Institut de recherche pour le développement (IRD) éditions, 2002, p294.

³¹ - Sophie BESSIS, « De Rio à Johannesburg, les engagements oubliés » Dans, BADIE Bertrand et Alii, **Qui a peur du IIII siècle ? Le nouveau système internationale**, Paris, La Découverte, 2005 /2006, p p 70-71.

³² - محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن و التنمية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011، ص 159.

³³ - Yannick GLEMAREC, « Développement durable et organisme intergouvernementaux » Dans, YVETTE (Veyret) (dirs), **Op.Cit**, p151.

³⁴ - Veyret YVETTE, **Op.Cit**, p 31.

³⁵ - منايا م. مولنجي، ومرغريت م. منايا، "العولمة و التنمية المستدامة في إفريقيا: وضع خمر قديمة في براميل جديدة؟"، في مركز البحوث العربية الإفريقية، العولمة و الديمقراطية والتنمية في إفريقيا. القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات العربية والإفريقية و التوثيق، (د.س.ن)، ص 156

³⁶ - محسن بن العجمي بن عيسى، مرجع سابق الذكر، ص ص 160-161.

³⁷ - Peter MEISS et John BURROUGHS, « Les armes de destructions massive et les droits de l'Homme » Dans, Institut des Nations Unies pour la recherche sur le désarmement (UNIDIR_ **Forum du désarmement : Les droits de l'Homme, la sécurité Humaine et le désarmement**), Genève, Palais des Nations Unies, Trois, 2004, p 37.

³⁸ - سلوى شعراوي جمعة، نظم الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، أوراق غير دورية، العدد 9، نوفمبر 1999، ص 71.

³⁹ - François MANCEBO, **Le développement durable**, Paris, Armand colin, 2006, p 124.

⁴⁰ - Assen SLIM, **Op.Cit**, p65-66.

⁴¹ - بدر أحمد جراح، مرجع سابق الذكر، ص 79.

⁴² - نصر محمد عارف، "نظرية التنمية في مرحلة ما بعد الحداثة"، في ريتشارد هيجوت، *نظرية التنمية السياسية*، (تر: حمدي عبد الرحمان و محمد وعبد الحميد). الأردن: المركز العالمي للدراسات السياسية، 2001، ص ص 200-201.

⁴³ - Aziz HAZBI, *Théories des relations internationales*, Paris, L'Harmattan, 2004, p335-336.

⁴⁴ - Assen SLIM, *Op.Cit*, p73.

⁴⁵ - Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), *Rapport mondial sur le développement humain 1994: Les nouvelles dimensions de la sécurité humaine*, *Op.Cit*, p18.

⁴⁶ - عبد الهادي عبد القادر سوفي، محاضرات في أساسيات التنمية والتخطيط الإقتصادي، (د.ب.ن)، (د.د.ن)، 2007، ص 78

⁴⁷ - منير الحمش، "السياسات الإقتصادية الكلية في ظل الأزمة العالمية الراهنة"، *بحوث إقتصادية عربية*، السنة 16، العدد 47، صيف 2009، ص 20.

⁴⁸ - المرجع نفسه، ص 48.

⁴⁹ - مدحت القرشي ، مرجع سابق الذكر، ص 129.

⁵⁰ - سعد حسين فتح الله، *التنمية المستقلة: المتطلبات و الإستراتيجيات و النتائج*، ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 38.

⁵¹ - علي فهد الزميع علي فهد الزميع، تجربة الإنتقال إلى الديمقراطية في دولة الكويت" في، خليفة الكواري(علي) وماضي(عبد الفتاح) (تحرير)، *لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية و تأخر العرب؟ (دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى)*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 121.

⁵² - نصر محمد عارف، مرجع سابق الذكر، ص ص 212-213.

⁵³ - إبراهيم العيساوي، *التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها*، ط2. القاهرة: دار الشروق، 2001، ص 26

⁵⁴ - محمد محمود الإمام، مرجع سابق الذكر، ص 89 و 95.

⁵⁵ - سعد حسين فتح الله ، *التنمية المستقلة: المتطلبات و الإستراتيجيات و النتائج*، ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص ص 45-46.

⁵⁶ - المرجع نفسه، ص ص 48-54.